

دور الحوكمة الإلكترونية في التقليل من التهرب الضريبي بالجزائر

The role of e-governance in reducing tax evasion in Algeria

ط.د/ صلاح الدين عدنان¹ ، د/ زهير حمبلي²

¹ مخبر المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين، جامعة أم البواقي، (الجزائر)، salaheddine.adnane@univ-oeb.dz

² مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي، (الجزائر)، hambi.zouhair@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/22 تاريخ قبول النشر: 2025/05/22 تاريخ النشر: 2025/06/30

الملخص: هدفت الدراسة إلى إظهار إمكانية أن يكون للحكومة الإلكترونية دور في التقليل من التهرب الضريبي في بيئة تمتاز بضعف البنية التكنولوجية، وهيكـل ضريبي يساعـد على التهـرب الضريبي، بالإضافة لمؤشرات إقتصادية تقلل من الجبائية العادية، وبرزت أهمية البحث في كيف أن الشفافية، والمساءلة، والمشاركة والتفاعل وتحسين علاقة الحكومة بالمواطن، بالإضافة للكفاءة والفاعلية هاته الميزات التي توفرها الحكومة الإلكترونية يمكن إستغلالها في التقليل من أسباب التهرب الضريبي، حيث أستخدم المنهج الوصفي من خلال مسح للبحوث التي تناولت الموضوع من كل أو بعض جوانبه، وكذلك تحليل البيانات المتوفرة حول هذا الموضوع، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن أن تكون الحكومة الإلكترونية أحد أدوات الحكومة لمحاربة أسباب التهرب الضريبي لكن ضعف الإدارة الضريبية والمؤشرات الإقتصادية الضعيفة وعدم الثقة في الحكومة والضغط الضريبي والبنية القانونية للنظام الضريبي الإلكتروني في الجزائر عوامل من شأنها إضعاف قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالمقومات التي تساعد على إنشاء حوكمة إلكترونية قوية، وإستغلال مميزاتا في محاربة التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية، التهرب الضريبي، النظام الضريبي الإلكتروني، مؤشرات الحوكمة الإلكترونية.

تصنيف JEL : H26 ; G38.

Abstract: The study aimed to demonstrate the potential of e-governance in reducing tax evasion in an environment characterized by weak technological infrastructure, a tax structure conducive to tax evasion, and economic indicators that reduce ordinary tax collection. The research highlighted the significance of transparency, accountability, participation, interaction, and improved government-citizen relations, as well as efficiency and effectiveness – features provided by e-governance – in addressing the root causes of tax evasion. A descriptive methodology was employed through a survey of research addressing the subject, either fully or partially, as well as an analysis of available data. The study concluded that e-governance can be a valuable tool for governments to combat the causes of tax evasion, but weak tax administration, poor economic indicators, lack of trust in government, tax pressure, and the legal framework of the electronic tax system in Algeria are factors that can weaken the relationship between the study variables. Accordingly, the study recommended the need to focus on the prerequisites for establishing a robust e-governance system and leveraging its features to combat tax evasion.

Keywords: E-Governance, Tax Evasion, Electronic Tax System, E-Governance Indicators.

Jel Classification Codes: G38 ; H26.

* المؤلف المرسل: صلاح الدين عدنان

1. مقدمة:

رغم تعدد مصادر الميزانية العامة، تتفق حكومات الدول على أن الضريبة تعد المصدر الأهم، لكونها تمثل دخلا رئيسيا، وأداة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.

ومنذ استقلالها، سعت الجزائر إلى بناء نظام ضريبي كفؤ، وقد تجلت هذه السياسة في سلسلة من الإصلاحات. إلا أن استمرار العجز في النظام الضريبي دفع السلطات الجزائرية إلى البحث عن آليات أخرى لتحسين كفاءته، لا سيما مع تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي، وعدم قدرة الدولة على الرصد والرقابة، بالإضافة إلى ضعف فهم المكلفين بالضريبة للوائح والقوانين الضريبية.

لذلك، تسعى الجزائر إلى التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي بمختلف الوسائل الممكنة، ومن أبرزها الحوكمة الإلكترونية، من خلال تطبيق مبادئها كالشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والتفاعل، الإسهام في التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي والتخفيف من شدتها.

1.1 الإشكالية:

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة الإلكترونية، والذي من خلاله يمكن أن تفرض نفسها كأداة للتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر؟

من خلال الاشكالية المطروحة يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية:

هل يمكن لمبادئ الحوكمة الإلكترونية مثل: الشفافية، المسائلة، المشاركة والتفاعل، الكفاءة والفاعلية، المساهمة في التقليل من حدة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر؟

هل يمكن لعوامل مثل: ضعف البنية التكنولوجية، كبر حج الاقتصاد غير الرسمي، تعقيد القوانين الضريبية، قلة التشريعات الضريبية، والضغط الضريبي، التأثير على فعالية الحوكمة الإلكترونية في دورها للتقليل من التهرب الضريبي؟

2.1 فرضية الدراسة: يؤثر التهرب الضريبي على تكوين نظام ضريبي جيد، مما يؤدي إلى فقدان مصدر مهم للمالية العامة للدولة، ويمكن أن تكون الحوكمة الإلكترونية إحدى الأدوات التي تساعد في التقليل من هاته الظاهرة.

3.1 أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة إعطاء إطار نظري لمتغيرات الدراسة يتناسب والتطورات العلمية والبحثية الحديثة، عن طريق التطرق لمفهوم الحوكمة الإلكترونية، والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى توجيه الإدارة الضريبية إلى أهمية استخدام تقنيات الحوكمة الإلكترونية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

4.1 أهداف الدراسة:

- ✓ الفهم العميق لظاهرة التهرب الضريبي، وتحليل أسباب إنشارها في الجزائر؛
- ✓ دراسة شاملة للحوكمة الإلكترونية وكيف تؤثر على التقليل من التهرب الضريبي؛
- ✓ ما قامت به السلطات الجزائرية في إطار استخدام تقنيات الحوكمة الإلكترونية؛
- ✓ فهم تأثير البيئة التي تتم فيها الدراسة على العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية والتهرب؛
- ✓ الوصول إلى نتائج قابلة للاستنتاج، يمكن أن تكون أساسا لتقديم توصيات لأصحاب القرار في السلطة الضريبية.

6.1 منهج الدراسة:

إستنادا إلى طبيعة الموضوع، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال الإطلاع على عدد كبير من المقالات والكتب والتقارير من مصادر رسمية وموثوقة، بهدف تكوين فكرة شاملة للإطار النظري لفهم أكثر لمتغيرات الدراسة، ومن ثم تحليل بياناتها للحصول على نتائج وتوصيات مناسبة.

2. مفاهيم عن الحوكمة والتهرب الضريبي

1.2 الحوكمة الإلكترونية: يمكن تقسيم المصطلح إلى كلمتين: حوكمة إلكترونية وبالتالي وجب التعرف على الحوكمة:

1.1.2 الحوكمة: كان لصدور تقرير لجنة كادبري الذي حمل عنوان "الجوانب المالية لحوكمة الشركات" الأثر الكبير في بروز مفهوم الحوكمة بشكل أكبر وذلك في بداية التسعينات، التي عرفت مجموعة من أزمات أدت إلى إفلاس العديد من الشركات بسبب

الفساد الإداري والمالي، والمحاسبي بصفة خاصة، حيث حدد التقرير مجموعة من التوصيات في هذا الخصوص للحد من الإفلاس (سليمان والسيد، 2022، ص. 35).

ومن المعروف أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه للحوكمة، إذ يختلف باختلاف المؤسسات. وللحصول على تعريف شامل للحوكمة بصورتها الحديثة، نعرض التعريفات التالية:

✓ للحوكمة معنيين مختلفين، هما:

أولاً: المعنى السلبي، الحكم هو: حالة أن تكون محكوماً، ويعكس هذا الجانب الأصل والمضمون السياسي للكلمة، أي أنها تشير إلى الخضوع لسلطة الدولة والغطاء، أي أنه نتيجة ممارسة السلطة السيادية والحق في إدارة السياسة والشؤون العامة (Vymtal, 2007, p. 7).

ثانياً: المعنى الإيجابي، الحوكمة هي شرط أساسي وسمة للحكم، أو هي بالأحرى إجراء وطريقة ونطاق أو نظام للحكم، ومن هذا المنظور لا يتم اتخاذ جميع التدابير المتخذة بشكل تعسفي، بل يتم تقييمها وتحليلها بشكل منهجي مسبقاً، في بعض النواحي يمكننا القول أن السببية معاكسة – فالحكم ليس نتيجة نهائية، ولكنه يقف في البداية (Vymtal, 2007, p. 7).

الحوكمة حسب هذا التعريف، هي الإحتكام إلى سلطة ما بصورة قسرية، أو إستخدام تلك السلطة كطريقة للحكم.

✓ الحوكمة هي مجموعة القواعد والإجراءات الجماعية، رسمية أو غير رسمية، يتفق عليها المشاركون في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال العامة، مثل القرارات المتخذة كنتيجة لعملية التفاوض بين الأطراف المتعددة، تسهم هذه العملية بالإضافة إلى توجيه القرارات والإجراءات، في تعزيز توزيع المسؤوليات بين المشاركين المعنيين، بما في ذلك تشكيل أشكال معينة من السلطة (Isabelle, s. d., p. 1).

وفقاً لهذا المفهوم الحوكمة هي الإحتكام لمجموعة من القواعد والإجراءات بطريقة تشاركية، تساعد في تعزيز المسؤوليات وتوزيعها بين الأطراف المعنية.

✓ الحوكمة هي الإطار الذي ينظم العلاقات بين الأطراف الرئيسية في الشركة، مثل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والمساهمين وغيرهم، من أجل تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد. وتهدف أيضًا إلى منح حقوق المسائلة لإدارة الشركة لحماية حقوق المساهمين، وضمان تحقيق الشركة لأهدافها واستراتيجياتها ذات المدى الطويل (بجياوي و حذمر، 2022، ص. 64)

من خلال التعريفات السابقة، يمكن تقديم تعريف شامل للحوكمة على النحو الآتي:
الحوكمة: هي الإطار الذي يحتكم إليه الأطراف المعنية سواء في شركات أو المؤسسات أو الإدارة، ينظم العلاقات والممارسات ويوزع المسؤولية، مع التركيز على تحقيق الشفافية، العدالة، مكافحة الفساد، وضمان بلوغ الأهداف والاستراتيجيات طويلة الأمد للشركة.

2.1.2 الحوكمة الإلكترونية: يرى Gbervbie أن الحوكمة الإلكترونية تساعد في تعزيز الحكم التشاركي من خلال توفير سبل للمواطنين للتفاعل مع الحكومات في صياغة السياسات، ولكن التحديات مثل انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وعدم كفاية البنية التحتية تعيق اعتمادها (Gbervbie et al., 2018).

وقد عرفها البعض بأنها تسعى إلى تعزيز الكفاءة والشفافية، وتيسير الوصول إلى الخدمات الحكومية من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (E - GOVERNANCE THROUGH AKSHAYA, s. d.)

عرفتها كذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق حكومة أفضل، وبالتالي فإن التعريف المماثل لإدارة الإلكترونية سيكون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق إدارة أفضل. ويشير هذا التعريف إلى "أفضل حكومة" كفاءة أكبر وأداء أفضل من جانب الحكومة، فضلاً عن قدرتها على تقديم خدمات عامة عالية الجودة؛ تشمل تحسين الإدارة تمكين أصحاب المصلحة من المشاركة بشكل أكبر في السياسات والعمليات الديمقراطية (Ojo et al., 2009, p. 1)

حسب التعاريف السابقة، الحكومة الإلكترونية هي الإستخدام الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تحقيق أهداف ومبادئ الحكومة.

ولتفادي الخلط وجب توضيح الفرق بين المصطلحات المتقاربة في المفهوم وهي: الحكومة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، وحكومة تكنولوجيا المعلومات أو الإتصال:

✓ **حكومة تكنولوجيا المعلومات:** تعد أداة للتحكم وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات مثل البنية التحتية للتكنولوجيا والأشخاص في أي نوع من المنظم (Bianchi & Sousa, 2016, p. 942).

✓ **الحكومة الإلكترونية:** تعرف بأنها التحسين المستمر لتقديم الخدمات، مشاركة الناهيين والحكم عن طريق تحويل العلاقات الداخلية والخارجية من خلال التكنولوجيا، الأنترنت ووسائل الإعلام الجديدة (Jayashree & Marthandan, 2010, p. 2205). من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول إن الحكومة الإلكترونية تمثل الإطار الأوسع نطاقاً، تليها الحكومة الإلكترونية، ثم تأتي حكومة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وتعد حكومة تكنولوجيا الإعلام والاتصال مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف لتنظيم إستخدام التكنولوجيا وحمايتها داخل المؤسسة، فهي أحادية القطب (تمارس بشكل داخلي)، لا تهدف للتعامل مع أطراف خارج المؤسسة.

في المقابل تركز الحكومة الإلكترونية على تفعيل الآليات الإلكترونية لإشراك الأطراف المعنية خارج الإدارة، وتسهم حكومة تكنولوجيا المعلومات بدور إستراتيجي في دعم حكومة الشركات داخل المنظمة من خلال المساعدة في تحقيق الأهداف والغايات والرسالة المؤسسية (De Haes & Van Grembergen, 2009)، كما أن الحكومة الإلكترونية أداة من أدوات الحكومة الإلكترونية من خلالها يمكن تقديم خدمات حكومية فعالة، وتعزيز التفاعل بين الحكومة والمواطنين بإستخدام التكنولوجيا.

يجدر التنويه إلى أن الحكومة الإلكترونية لا تشترط وجود إدارة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، خلاف حكومة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكومة الإلكترونية، اللتين ترتكزان على هذا المكون في بنيتهما التشغيلية (قيدان و خيرة، 2017).

3.1.2 أهمية الحوكمة: تتمثل أهمية الحوكمة في: (الشحي و الصوالح، 2023، ص. 1323)

- ✓ توضيح المفهوم الصحيح لدور الدولة في المجتمع؛
 - ✓ تفعيل الشراكة داخل الدولة بخلق برامج جديدة ترعاها منظمات دولية؛
 - ✓ تفعيل آليات تمكن من مشاركة المنظمات التي تمثل المجتمع في كل مشاريع التنمية الاقتصادية؛
 - ✓ تحسين قدرة المؤسسات على الإستغلال الأمثل لإمكانياتها، من خلال رفع مستوى الأداء الاقتصادي؛
 - ✓ المساعدة على صنع قرار أفضل؛
 - ✓ مراقبة المؤسسة لتجنب سوء إستغلال مواردها المالية وسوء التسيير فيها؛
 - ✓ وضع نظام رقابي ذاتي على كل مستويات الإدارة.
- كما يمكن إضافة الأهمية التالية:
- ✓ خلق بنى تحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال (أحمد و محي، 2020، ص. 246)؛
 - ✓ تنمية مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، فضلاً عن تكيف الهيئات الحكومية مع الاحتياجات المجتمعية المعروفة بالتغير (Limba, 2008)؛
 - ✓ كما تعمل الحوكمة الإلكترونية على تسهيل التواصل والتفاعل بشكل أفضل بين الجمهور والمؤسسات الحكومية من خلال استخدام القنوات الإلكترونية؛ (Limba, 2008)؛
 - ✓ تعمل على تسهيل التواصل والتفاعل بشكل أفضل بين الجمهور والمؤسسات الحكومية من خلال استخدام القنوات الإلكترونية (Zakia Seid, 2021).
- ### 4.1.2 مقتضيات النجاح في تنفيذ حوكمة إلكترونية: يقتضي تنفيذ حوكمة إلكترونية ناجحة ما يلي:
- ✓ الدعم الإداري: هي إقتناع الإدارة العليا بتبني الحوكمة الإلكترونية وتطبيقها على مستوى جميع مؤسساتها.

✓ **البنية التحتية وموارد تكنولوجيا المعلومات:** حيث أن نجاح الحوكمة الإلكترونية مرهون بتوفر تكنولوجيا الإعلام، والتي بدورها نجاحها مرهون بتوفر بنى تحتية تقع تكلفتها على عاتق الدولة بصفة عامة، وعلة المواطن بصفة خاصة.

✓ **القوانين:** سن قوانين من خلالها يتم الاعتراف بالحوكمة الإلكترونية تشريعياً، مع مراعات الخصوصية والأمن (OECD, 2003).

✓ **الموارد البشرية:** يقصد بها تكوين مورد بشري متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومة، وهذا خلق تنافس بين القطاعين العام والخاص للحصول على هاته الموارد (David & Mc, 2001)

✓ **سلوك العاملين:** يقصد بها مدى تقبل العالمين، سواء مدراء أو موظفين، لمخرجات الحوكمة من تطبيقات وأليات تستدعي التحكم في التكنولوجيا الحديثة، وهذا يرجع لمدى إستوعابهم لفوائدها، ومدى قدرتهم على التحكم فيها، بحيث أن الأفراد الذين يؤيدون التحول نحو التكنولوجيا يؤثر بصفة إيجابية على تطبيق الحوكمة الإلكترونية.

5.1.2 مزايا الحوكمة الإلكترونية: تتجلى مزاياها في: (الشحي والصالح، 2023)

- ✓ توفير طرق جديدة لحل مشكلات سياسية أو إدارية، عن طريق عقد اللقاءات عن بعد؛
- ✓ إستخدام مزايا تكنولوجيا الإتصال لتقريب المواطن وكل الجهات المعنية من الإدارة؛
- ✓ إستخدام الخدمات الإلكترونية يسمح بالمساهمة في تقييم لأداء الإدارة؛
- ✓ شفافية نشر المعلومات الكاملة حول الإدارة، يمكن أن تقلل الفساد الإداري، وتمكن المواطن من مساءلة الإدارة.

2.2 التهرب الضريبي:

نظرا لما تمثله الضريبة من مزايا للدول إذ تعتبر عسبا حيويا للميزانية العامة من جهة، كما تمثل أداة فرض السيادة من طرف الدولة، ولهذا تسعى الدول إلى تحسين كفاءة أنظمتها الضريبية بهدف تعزيز القدرة على التمويل وتحقيق العدالة الضريبية، إذ يعتبر التهرب الضريبي أبرز المعوقات لتحقيق هاته الأهداف، وبالتالي ترى الحكومات ضرورة مكافحته ومحاولة التقليل منه، أو التقليل من شدته.

1.2.2 مفهوم التهرب الضريبي: هناك عدة تعريفات تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر منها للموضوع، أهمها:

✓ التهرب الضريبي هو العمل الغير القانوني المتمثل في عدم دفع الضرائب المستحقة للحكومة من خلال وسائل خادعة أو احتيالية (Gravelle, 2009).

✓ التهرب الضريبي يشمل الأنشطة غير المشروعة التي تهدف إلى تجنب دفع الضرائب بالكامل أو جزئياً، سواء من خلال تقديم معلومات ضريبية غير دقيقة، أو تحويل الأموال إلى جهات غير معلنة، أو استغلال الثغرات في التشريعات الضريبية (Noked, 2018).

✓ التهرب الضريبي هو تجنب دفع الضرائب بطرق غير مشروعة أو غير أخلاقية، ويؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد والمجتمع (Dzhumashev & Gahramanov, 2010).

✓ تجنب دفع جزء أو كل الضرائب المستحقة عمداً، وتهرب المكلف من الضرائب قبل أو خلال الفترة التي يجب أن يتم السداد فيها باستخدام وسائل غير مشروعة (Khasawneh, 2020, p. 140).

• حسب التعريفات المتنوعة للتهرب الضريبي، فقد عرفه البعض بأنه عمل غير قانوني، ورآه آخرون من زاوية الفعل باعتباره تجنباً لدفع الضرائب بطرق مختلفة، في حين نظر إليه فريق ثالث كتصرف غير أخلاقي يركز على أثره السلبي على اقتصاد البلاد. كما ربط بعضهم هذا الفعل بفترة زمنية محددة.

كما أن هناك من فرق بين الغش والتهرب الضريبي، حيث أن الأول ينطوي على فعل غير قانوني، ومخالف للتشريعات المعمول بها، فيما أن التهرب الضريبي هو الاستخدام الماهر للنصوص من أجل تجنب دفع الضريبة كاملة أو التحفيض فيها، إلا أن المفهومين ينطويان على إحتيال سواء كان قانوني أو لا فهو يؤدي إلى تخفيض التحصيل الضريبي (صفاء، 2020، ص. 4).

• وبالتالي يمكن اقتراح تعريف شامل للتهرب الضريبي: هو سلوك غير قانوني وغير أخلاقي يهدف إلى التهرب أو تجنب دفع الضرائب المستحقة للحكومة بشكل كامل أو جزئي، وذلك باستخدام أساليب خادعة أو احتيالية أو غير مشروعة، وله آثار سلبية على اقتصاد الدولة المعنية.

2.2.2 أنواع التهرب الضريبي: هناك نوعين من التهرب الضريبي، هما: (محمد حامد، 2022)

✓ **التهرب المشروع:** يسمى كذلك التجنب الضريبي، أين يتجنب دافع الضريبة دفع مستحققاتها بإستخدام وسائل قانونية تحايلا، ومن صورها تجنب القيام بالعملية التي تنشئ الضريبة، أو إستغلال ثغرات التشريع الضريبي لتجنب تسديدها كأن ينقل المكلف بالضريبة نشاطه لمنطقة لا تخضع لنفس التشريع الضريبي.

✓ **التهرب غير المشروع:** يكون فيه التحايل عمدا، سواءً بتهريب رؤوس الأموال للخارج، أو الإفصاح غير الصحيح، ومن صورته تهريب السلع من الخارج.

3.2.2 أسباب التهرب الضريبي: من أسباب التهرب الضريبي ما يلي:

✓ **الفساد:** المسؤول عنه هم مكلفون بأداء مهام معينة في الإدارة، يستغلون مناصبهم لتمكين المكلف بالضريبة من عدم دفعها لقاء رشاي، أو من أجل الكسب الخاص مهما كانت أوجهه (علاونة، 2023، ص. 89).

✓ **أسباب نفسية:** هو ذلك الشعور الذي يحسه المكلف بالضريبة تجاه أداءها، والرغبة في عدم دفعها، وترجع لعدة أسباب: (بوزيد، 2016، ص. 144).

- ضعف الشعور الأخلاقي نحو الإلتزام بالضريبة، لدرجة التفكير بأن المتهرب الضريبي هو لص نزيه، فقط لأنه يسرق الدولة كما قال Charles Lamb.

- تأثر الملتزمون بأداء الضريبة نفسيا وماديا بالمتهربين منها، حيث يزداد العبء الضريبي عليهم لتعويض التحصيل الذي تم التهرب منه.

- ضعف الوعي الضريبي، الذي يؤدي إلى التفكير بأن الضريبة هي عبئ وليست منفعة عامة ترجع على الفرد بطريقة غير مباشرة.

✓ **تعدد أشكال الإنفاق الضريبي:** إن منح العديد من الإمتيازات الضريبية من تخفيضات وقروض وتأجيلات ضريبية، يؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي وإعاقة الشفافية وسوء فهم الضرائب، وبالتالي خلق مناخ جيد للتهرب الضريبي وإستفادة بعض المكلفين الذين لا تتوفر فيهم الشروط من هاته المزايا الضريبية، كما أن تمكين بعض المؤسسات من إعفاءات ضريبية يؤثر على المؤسسات المنافسة بالسلب، الأمر الذي يدفعها إلى عدم دفع الضريبة (مولود، 2015، ص. 225).

✓ **الثقة بين الحكومة والمواطنين:** كشفت دراسة أجراها Soondram و Vythelingum و (2017) Jugurnath لتقييم الروح المعنوية الضريبية بين دافعي الضرائب في موريشيوس أن الالتزام الضريبي يزداد عندما يكون لدى الجمهور ثقة في أن الأنظمة الضريبية والقانونية مستقرة وعادلة وشفافة وتحارب بفعالية ضد الفساد الضريبي، ويتصاعد التهرب الضريبي عندما يعتقد دافعو الضرائب أن الأموال العامة لا يتم تخصيصها بكفاءة من قبل الحكومة لمواطنيها، وهذا يعني أنه عندما يشعر دافعو الضرائب بالاستياء نتيجة للطريقة التي يتم بها إهدار الموارد العامة، فإنهم يميلون إلى التهرب من الضرائب (Samuel & Michael, s. d.).

✓ **المعدلات الضريبية المرتفعة:** رأى (2012) Wadhwa and Pal في دراسة بعنوان: إجراء المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال في الهند أن معدلات الضرائب المرتفعة والمتعددة، والسلطات الضريبية الفاسدة وغير الفعالة هي الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي (Wadhwa & Pal, 2012).

✓ **الاقتصاد الموازي وانتشار الأسواق غير الرسمية:** إن إستفحال هاته الظاهرة يزيد من نسبة التهرب الضريبي، بحيث أن الصفقات المبرمة، و أرباح هاته الأسواق تتم بصفة مخفية وسرية، ولا تستفيد منها ميزانية الدولة من خلال إقتطاع حقها من الضرائب، وانتشار هاته الأسواق يشجع أكثر على عدم التصريح بالنشاط (Mellal, 2013, p. 132).

✓ **العقوبات والتحقيقات الضريبية:** أكد park وآخرون في دراسة تجريبية لمحددات الإمتثال الضريبي في كوريا، أنه كلما فرضت عقوبة على المتهربين من الضرائب عند القبض عليهم، يشجع دافعي الضرائب على الإبلاغ عن دخولهم الفعلي الذي يكسبونه، خوفا من العقوبة (Odoro et al., 2018) بالإضافة إلى أن بعض الدراسات مثل دراسة allingham وآخرون، و slemrod وآخرون، أن معدلات العقوبة وإحتمال التدقيق تدفعان المتهربين إلى التصريح بمكاسبهم (Odoro et al., 2018).

✓ **تفشي الإحساس بضعف مؤسسات الدولة:** إن إحساس المكلف بالضريبة بعجز الدولة عن فرض سيادتها وتطبيق قوانينها، ومسؤولياتها الرقابية، يؤدي إلى تجرأ المكلفين على التهرب الضريبي (التهرب الضريبي.. أسبابه وأساليبه، ب.ت.).

✓ إستغلال السرية المصرفية للتهرب الضريبي: تعيق السرية المصرفية على المستوى المحلي الإدارة الضريبية من الإطلاع على تحرك أموال الأفراد والشركات، لذا يلجأ إليها المكلفون لتمكينهم من إخفاء دخولهم وبالتالي التهرب من الضريبة، وعلى المستوى الدولي يلجأ المكلفون إلى الدول التي توفر الجنات الضريبية بإستخدام الموارد التكنولوجية والمالية حيث توجد المؤسسات المالية التي لا تفشي سر معلومات دخولهم وتمكنهم من التهرب الضريبي. (بعناش، 2023، ص. 819-820).

4.2.2 طرق التهرب الضريبي: يعتقد الباحثين أن هناك ثلاثة طرق رئيسية للتهرب الضريبي:

✓ يستخدم بعض دافعي الضرائب الخبرة للعثور على ثغرات في القوانين الضريبية أو استخدام أساليب قانونية أو غير قانونية للتهرب من الضرائب أو تخفيضها، يمكن لهؤلاء على سبيل المثال ألا يكشفوا عن حجم أنشطتهم الاقتصادية لتجنب دفع الضرائب المستحقة، كما يمكن لهم استخدام الأنظمة الإلكترونية لتزوير البيانات وإخفاء المعلومات المتعلقة بأعمالهم، ويمكن أيضا للدافعين تضخيم التكاليف وتقليل الإيرادات لتخفيض الأرباح المرئية وبالتالي الضرائب. يمكن كذلك أن يستخدموا أساليب تزوير الفواتير والأوراق لتخفيض رسوم الاستيراد والتهرب منها، بشكل عام، هناك عدة طرق يستخدمها أصحاب الأعمال لتجنب دفع الضرائب المستحقة أو تخفيضها، وهذه الأساليب تعتمد على استغلال الثغرات في النظام الضريبي واستخدام التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية في تزوير البيانات وإخفاء المعلومات (Khasawneh, 2020, p. 141).

✓ التهرب الضريبي الدولي: يعد أهم أشكال التهرب الضريبي نظرا لما يمثله حجم إيراداته الغير معلن عنها من حجم التهرب الضريبي الإجمالي، ونظرا لحدوثه بين دولتين أو أكثر يحاول المكلف بالضريبة التخفيف من حجم ضريبته سواء بتحويل أرباحه أو إستثمارها في دولة أخرى والاستفادة من الامتيازات الضريبية في الدولة المضيفة، وغالبا ما يكون التهرب الضريبي الدولي عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي لها مزايا تمكنها وتسهل عليها التحرك من دولة إلى أخرى والاستفادة من مبدأ السيادة الضريبية والمقصود بها إقليمية التشريع الضريبي، من خلاله لا يمكن لدولة فرض

ضريبة على شركة تقع في دولة أخرى (Mellal, 2013, p. 126)، وذلك عن طريق الآليات التالية: الجناات الضريبية التي توفرها بعض الدول، التجارة الإلكترونية، المنشآت الثابتة، أسعار التحويل (أحمية، 2020، ص. 74-82).
✓ التسويق الإلكتروني: قدر موقع statista أن 40% من مستعملي الانترنت قاموا بعمليات شراء عبر الأنترنت (Sahi, 2020, p. 25-26)، و نظرا لميزة التسويق الإلكتروني حيث أن تبادل السلع والخدمات فيه عبر شبكة العنكبوتية يختلف عن طريقة التعامل القديمة، ما يمكن أصحاب هاته العمليات من عدم التصريح بصفقاتهم وتجارتهن.

5.2.2 أثر التهرب الضريبي: التهرب الضريبي عمل إجرامي له الكثير من العواقب الاجتماعية والاقتصادية السلبية، فهو يحرم الحكومة من إيرادات كبيرة ويؤدي أيضا إلى توزيع غير متساو للأعباء الضريبية، ومن أجل سد هذه الفجوة، قد تميل الحكومة نتيجة لذلك إلى زيادة الضرائب، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إبطاء النمو الاقتصادي تحميل عبئ إضافي على دافعي الضرائب المخلصين (Samuel & Michael, s. d., p. 80).

3. الدور الحالي للحكومة الإلكترونية في التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي

مكنت الدراسات السابقة التي أستخدمت في هذه الدراسة، من إستخراج أبعاد متغيري الدراسة الحالية وهي:

1.3 أبعاد الحوكمة الإلكترونية كمتغير مستقل: وتتمثل في:

1.1.3 الشفافية: تتطلب المصادقية والثقة في البيئة الإلكترونية ضرورة الشفافية، حيث يجب أن تكون المعلومات والعمليات الحكومية متاحة ومفتوحة للجمهور بشكل واضح ومفهوم هذا ما أكدته هاته الدراسات: دراسة للباحثين Ali s.s.alhayali و Ahmed ali بعنوان: Employing the imensions of Electronic governance in the field of sustainable development (Ahmed Ali, 2022) ودراسة الباحث: zakia said benzerrouki بعنوان: Electronic Governance and Its Role in Achieving the Quality of Accounting Information during Coronavirus Pandemic (Zakia Seid, 2021).

3.1.3 2. المساءلة: هي مسؤولية الجهات الحكومية عن أفعالها وقراراتها التي تتخذها، يمكن للحكومة الإلكترونية تعزيز المساءلة عن طريق توفير منصات تواصل مفتوحة للمواطنين مع الحكومة، وجعل الوصول للمعلومات الحكومية متاح بسهولة، هذا البعد الذي أكدته دراسة: د. محمد بن عبد الرحمن آل عبد القادر، د. عادل بن محمد بن أحمد عابد بعنوان: أثر أبعاد الحوكمة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل جامعة الملك عبد العزيز: دراسة تطبيقية.

3.1.3 3. المشاركة والتفاعل: تشجيع المواطن على المشاركة في عمليات صنع القرار العامة والتفاعل بشكل فعال مع الحكومة عبر الوسائل الإلكترونية، عن طريق آليات تمكن المواطن من التعبير عن رأيه والمشاركة في عمليات التشريع والرقابة، ما أثبتته الدراسة للباحثين: Daniel E. Gbervbie; Charles K. Ayo; Francis O. Iyoha; Moses M. Duruji; Ugochukwu D. Abasilim بعنوان: Electronic governance platform: towards overcoming the challenges of non-inclusion of citizens in public policy formulation and implementation (Gbervbie et al., 2018) in Nigeria.

3.1.3 4. تحسين علاقة الحكومة بالمواطن: إن تطبيق مبادئ الشفافية والمشاركة والمسائلة والخدمات الإلكترونية الفعالة سيعزز أكثر ثقة المواطن بالحكومة وتزداد فكرة التعاون والرغبة في المشاركة في صنع القرار، أكد هذا البعد دراسة د. سعاد عون الله بعنوان: شروط ومتطلبات بناء الحوكمة الإلكترونية ودورها في دعم مسيرة التنمية في إفريقيا (عون الله، 2020).

3.1.3 5. الكفاءة والفاعلية: يجب أن تقدم الخدمات العامة بشكل سريع وفعال، مع السهر على تحسين الإجراءات وتبسيطها لتوفير تجربة إيجابية للمستخدمين وذلك من خلال أتمتة العمليات الحكومية، وتبسيط الإجراءات التي تؤدي إلى تقليل الوقت والتكلفة، تحسين جودة الخدمات، وبالتالي رضا المواطنين، هذا البعد أكدته الدراسة التالية: بهاء أبو عواد ود. سهير الشوملي ود. مرام سالم بعنوان: أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الخدمات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية: دراسة تطبيقية (ابو عوادو آخرون، 2022).

2.3 أبعاد التهرب الضريبي كمغير تابع في الدراسة:

تختلف بين أبعاد اقتصادية وقانونية، وأبعاد تتعلق بسلوك المكلفين، وأبعاد إدارية واجتماعية:

1.2.3 حجم الاقتصاد غير الرسمي: يشير إلى حجم النشاطات خارج الاقتصاد الرسمي والتي يمكن أن يقع فيها التهرب الضريبي، هذا البعد الذي أكدته الدراسة التالية بعنوان: أثر الاقتصاد غير الرسمي على ظاهرة التهرب الضريبي في الأردن - دراسة تحليلية- (التميمي، 2024).

2.2.3 القدرة على الرصد والرقابة: وهي مدى الحرية المتروكة للإدارة وقدرتها على إتخاذ القرارات المناسبة، ومدى توفر الوسائل التي تمكنها من رصد ورقابة الإمتثال الضريبي وكشف المتهربين وإخضاعهم للعقوبات اللازمة، ما أكدته الدراسة التالية: السلطة التقديرية للإدارة الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية في مجال الضرائب على الدخل، للباحث خيرى عثمان فريز فرج عبد العال (عثمان و العال، 2020)

3.2.3 العدالة الضريبية: أو المساواة، بمفهومها القانوني هي التوزيع العادل للأعباء الضريبية، الحوافز والإعفاءات، بطريقة تمنع التهرب من دفعها، أو تحصيلها من طرف الإدارة الضريبية بصفة ازدواجية مع مراعات ظروف المكلفين بها والأوعية المفروضة عليها، هذا البعد الذي وضعته دراسة الباحث: بودلال علي في فرضيات البحث، الدراسة بعنوان: ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها - دراسة تحليلية - (بودلال، 2013).

4.2.3 مستوى التعليم الضريبي: هو مدى تأثير فهم المكلفين بالضريبة للوائح والقوانين الضريبية على إلتزامهم الضريبي، الذي من شأنه أن يؤثر على ميلهم للإلتزام بأداء ضريبتهم، هذا البعد الذي أشارت إليه دراسة الباحث: فاتح أحمينة بعنوان: أثر المتغيرات الشخصية على خلق الإلتزام الضريبي -دراسة حالة الجزائر-، وخلصت إلى أن عوامل العمر والجنس ومستوى التعليم تلعب دورا هاما في التأثير على مستوى الإمتثال الضريبي الذي بدوره يؤثر على مستوى التهرب الضريبي (محمد، 2019).

5.2.3 توافر الخدمات الضريبية الإلكترونية: إن توفر الخدمات الإلكترونية تساهم في تسهيل عمليات الالتزام الضريبي، كما تقلل إلى حد كبير الفجوات التي يمكن أن يستغلها المكلفون أو عمال الإدارة الضريبية على حد سواء للتهرب أو لتقليل الضريبة، هذا البعد الذي حددته دراسة الباحثة: سحر صبحي محمد موسى الطويل، بعنوان: دور جودة الخدمات الضريبية الإلكترونية في ضمان إمتثال دافعي الضرائب وتأثيرها على تحصيل الإيرادات الضريبية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة (صبحي محمد موسى الطويل، 2023).

6.2.3 مستوى الإمتثال الضريبي: يمكن التعبير عنه بمدى إلتزام وفاء المكلفين للقوانين الضريبية دون إنتظار إجراءات المتابعة من طرف الإدارة، يمكن قياسه عن طريق المقارنة بين معدلات الإلتزام الضريبي والمعدلات التقديرية للمداخل الضريبية المفقودة، ما أكدته دراسة الباحثين: واضح سليمة، عيسى سماعين بعنوان: متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2014 - 2022) (2023) (واضح و عيسى، 2023).

3.3 تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة: يمكن تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة من الجوانب التالية:

1.3.3 الشفافية والمساءلة: يمكن لهذا البعد أن يؤدي إلى زيادة الثقة في الحكومة، من خلال تقليل فرص الفساد والتلاعب، فزيادة الشفافية في الإجراءات الضريبية يمكن من خلاله تحقيق العدالة الضريبية وبالتالي تقليل أسباب التهرب (غريبي وخضراوي، 2020).

2.3.3 المشاركة والتفاعل: إن السماح للمواطن بتقديم رأيه حول السياسة أو النظام الضريبي بصفة عامة، يزيد من شعوره بالمسؤولية، ومستوى التعليم الضريبي لدى المكلفين، كما يمكن من خلالها تحسين جودة الخدمات الضريبية، هذا الذي يزيد من تقبلهم للضرائب وبالتالي يحفز رغبتهم في الامتثال الضريبي (Gberevbie et al., 2018).

3.3.3 تحسين علاقة الحكومة بالمواطن: بإمكانها خلق ثقة متبادلة عن طريق شعور المواطنين بالانتماء للدولة، وتشجيع المساهمة في تمويل الخدمات الضريبية، ما من شأنه تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي زيادة الإمتثال الضريبي.

4.3.3 الكفاءة والفاعلية: الإستغلال الأمثل للتكنولوجيا سيمكن من تقليل التكاليف الضريبية، وتسهيل إجراءات الإمتثال وتبسيطها وتوفير وقت أقل (عموري والغني، 2022)، كما يساهم في مكافحة الفساد في الإدارة بتوفير سبل المراقبة الإلكترونية الجبائية (بساس ودوة، 2020) (علي، 2020) هاته العوامل التي تؤدي لزيادة رضا المكلفين عن الخدمات، والتشجيع على الإمتثال الضريبي.

4.3 تأثير البيئة التي تتم فيها الدراسة على العلاقة بين المتغيرين:

بما أن الدراسة تتم في الجزائر لا يمكن إهمال المؤشرات التي يمكن أن تحد من الدور الذي تلعبه الحوكمة في التقليل من التهرب الضريبي، فمتغيرات مثل ضعف البنية التكنولوجية، ضعف الإدارة الضريبية، المؤشرات الاقتصادية، ستؤثر على العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحد من قوتها.

1.4.3 العوامل الاقتصادية: وتتمثل في:

✓ **مؤشرات الاقتصاد الكلي:** حيث تعرف الجزائر ارتفاع نسبة التضخم والتي حددها البنك المركزي الجزائري بـ 9.32 % في ديسمبر 2023 (Bank Of Algeria, s. d.) والبطالة لسنة 2023 بنسبة 11.8 % (World Bank Open Data, s. d.) ويتوقع ارتفاعها أكثر، وقد عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بين سنة 2021 و 2022 حيث كان 3.2 ليصبح 2.4 (Algeria and the IMF, s. d.)، فهاته العوامل كان لها تأثير على أبعاد التهرب الضريبي خاصة الإمتثال الضريبي، كما سيكون تأثيرها على تخفيض الوعاء الضريبي أقوى من تأثير دور الحوكمة في التقليل من ظاهرة التهرب.

من جهة أخرى إنتعاش الموازنة المالية للدولة بزيادة بنحو 855.02 مليار دينار (زيادة بـ 12.27 % عن العام السابق) التي سجلت في نهاية سبتمبر 2023 (World Bank Open Data, s. d., p. 33) من شأنها أن تعود بالإيجاب على التقليل من التهرب الضريبي، من خلال الإنفاق الحكومي في البرامج الاجتماعية، وتقديم الحوافز الضريبية، وتحسين جودة الخدمات العامة، هاته التي من شأنها تعزيز مستوى الثقة بالحكومة والتي تعد أحد الأبعاد المؤثرة في التهرب الضريبي.

✓ **هيكّل الاقتصاد الجزائري:** الاقتصاد في الجزائر مبني على عوائد المحروقات، أما بقية النشاطات التي تعتبر ضئيلة، تنشط في القطاع الأولي مثل الزراعة والصيد البحري ومعظمها في القطاع غير الرسمي الذي يشكل بين 40 إلى 45 بالمئة من الاقتصاد الجزائري (بوخاري وطافر، 2022)، وبالتالي تصعب على الإدارة تتبعها وفرض ضرائب عليها.

2.4.3 عوامل إدارية: وتتمثل في:

✓ **ضعف الإدارة الضريبية في الجزائر:** تعاني الإدارة الضريبية نقصا في الموارد البشرية المؤهلة، وبيروقراطية في تعاملها مع المكلفين، وبنية تكنولوجية ضعيفة، بالإضافة إلى غياب المسائلة والشفافية (عباد، 2022)، تؤدي هاته البيئة إلى إضعاف قوة تأثير خصائص الحكومة، فنقص تأهيل العامل البشري وضعف التكنولوجيا يؤثران سلبا على التحكم الفعال في التكنولوجيا، التي تعد عنصرا أساسيا لنجاح الحوكمة الإلكترونية، والبيروقراطية تعيق بساطة العمليات الضريبية.

3.4.3 العوامل الاجتماعية والثقافية: وتتمثل في:

✓ **الوعي الضريبي:** تؤكد الدراسات أنه يوجد إلى حد ما وعي ضريبي للمكلف بالضريبة الجزائري (بوشملة وسليمان، 2023، ص. 210)، إلا أن الوعي الضريبي سلاح ذو حدين، يمكن أن يستخدمه المكلف العارف بالقوانين الضريبية لمساعدته في الاستفادة من التيسيرات المتاحة والتحايل من أجل تقليل إلزامه الضريبي (محمد، 2019)، في حين أن إدراك المكلف للأهداف الضريبية ومزاياه الغير مباشرة يزيد من درجة إلزامه (بوشملة وسليمان، 2023، ص. 205).

✓ **الضغط الضريبي:** يعرف معدل الضغط الضريبي إرتفاعا كبيرا منذ سنوات، حتى أنه سجل نسبة 30.75% سنة 2017 (طاطا، 2022، ص. 160)، التي تعتبر أكبر من النسبة الأمثل التي حددها الاقتصادي الأسترالي كلارك ب 25%، خاصة والاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية لتمويل ميزانيته، وبالتالي ستؤثر هاته البيئة على العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية والتهرب الضريبي، فمهما قدمته الحوكمة الإلكترونية من مزايا مساعدة فسيكون للضغط الضريبي التأثير على نفسية المكلف لتحفيزه نحو التهرب أكبر.

4.4.3 السياق القانوني: ويشتمل على:

✓ **تعميد النظام والقوانين الضريبية:** ترى الكثير من الدراسات أن النظام الضريبي الجزائري معقد وغير مرن من حيث التشريع (بورنيسه وحيمران، 2021) هذا الذي يؤدي إلى صعوبة فهم المكلفين للقوانين الضريبية والتعامل معها، كذلك المال والوقت الذي يستغرقه المكلف، كما أنها لا تتكيف مع التطورات التكنولوجية السائدة، وعدم وجود حوافز لتشجيع الشركات والأفراد للتوجه نحو الخدمات الضريبية الإلكترونية، الأمر الذي يؤثر سلبا على: مستوى التعليم الضريبي وكذلك على مستوى الإمتثال الضريبي، ويحد من العلاقة بين متغيرات الدراسة.

كما أن طريقة إدراج النشاطات في النظام الضريبي غير عادلة، حيث إدراج أصحاب المهن الحرة في النظام الجزافي بالرغم من أن رقم الأعمال السنوي للعديد منهم (أطباء، محامون، مستوردون ...) يفوق كثيرا ما يصرحون به، تعد من أسباب عجزه، والتي تؤدي بصفة مباشرة إلى تخفيض التحصيل الضريبي، والمساس بالعدالة الضريبية ونفسية المكلف بالضريبة الذي ترهقه الضرائب وبالتالي التفكير في التهرب منها.

✓ **البنية القانونية الإلكترونية:** يجب على أي دولة تعزيز بنيتها التكنولوجية والأمن المعلوماتي (عشماوي، 2022)، وذلك بحماية البيانات الشخصية، وقوانين التوقيع الإلكتروني، والهوية الرقمية، عن طريق سن تشريعات تنظم عمل الخدمة الإلكترونية، ومعاينة الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى تشريعات تلزم باستخدام الوثائق الإلكترونية (ندير، 2019)، حيث بالرغم من وجود مراسيم وقوانين تحدد بعض جوانب الرقمنة في الجزائر، إلا أنها لاتزال غير كافية وغير واضحة، وتحتاج إلى المزيد من التنظيم، فأبي ضعف من هذا الجانب سيحد من توجه الشركات والأشخاص نحو استخدام الخدمات الرقمية، وعدم الثقة في مخرجات الرقمنة، وبالتالي تقليل فعالية الحوكمة الإلكترونية في التقليل من التهرب الضريبي.

4. واقع الحوكمة الإلكترونية الضريبية في الجزائر:

في هذا الإطار ومن أجل تحسين واقع الحوكمة الإلكترونية في مجال الضريبة، قدمت الحكومة الجزائرية جملة من الإصلاحات، مست جوانب متعددة تتعلق بأبعاد الحوكمة الإلكترونية الضريبية، كان من أهمها تدعيم البنية التكنولوجية الوطنية من خلال:

✓ إنشاء وزارة الرقمنة والإحصائيات: أنشئت سنة 2022، هدفها الأساسي، التحول الرقمي الشامل للإدارة العمومية، وقطاع الاقتصاد بما في ذلك الإدارة الضريبية، وإشراك المواطن عن طريق تشجيع المواطنة الرقمية، التي تساعد على ظهور ثقافة رقمية وسلوك تضامني مدني، هاته الأخيرة التي أكدت الإحصائيات المسجلة، والتي تشير إلى أن 46.5 مليون مستعمل للهواتف النقالة (103.5% من السكان)، و26.6% مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي، و27.8 مليون متصل بالإنترنت (60.8%)، بالإضافة إلى 10 ملايين حامل للبطاقة الذهبية، مكنت من رفع المعاملات الإلكترونية في الجزائر بنسبة 400 % (أوشان، 2022)، والتي من شأنها تقليل المعاملات في الاقتصاد الموازي وبالتالي التقليل من التهرب الضريبي.

✓ رقمنة الخدمات الضريبية: وهذا من خلال إنشاء عدة بوابات الكترونية، منها:

- بوابة جباية تيك: في إطار عصرنة القطاع، ويهدف تحسين علاقة المكلفين مع الإدارة الضريبية، تم إنشاء هذه البوابة كنظام معلوماتي جبائي، والتي جسدت أبعاد التحول الرقمي من خلال ربط المكلف إلكترونيا بالإدارة، وبالتالي سهلت وبسطت إجراءات الوفاء بالالتزامات الجبائية على المكلفين التابعين لمديريات كبرى المؤسسات والمراكز الجوارية للضرائب، من خلال التصريح وأداء الضريبة إلكترونيا (جبايتك د. ت).
- بوابة مساهمتك: بغرض توسيع عملية العصرنة للقطاع، وشمولية الرقمنة على جميع المكلفين بالضريبة حسب إنتمائهم الإقليمي، تم فتح البوابة الإلكترونية مساهمتك، التي تقدم نفس خدمات بوابة جباية تك للمكلفين التابعين لقباضات الضرائب على مستوى المديريات الولائية التي لا يوجد فيها مركز ولا مركز جوارى للضرائب قيد العمل، وقد وفرت هاته البوابة التسديد من خلال بطاقة الإئتمان أو البطاقة الذهبية، كأحد الوسائل المسهلة للعملية (مساهمتك د. ت).

توفر جميع البوابات الرقمية التي أطلقتها إدارة الضرائب خيارا لإرسال الإستفسارات والمقترحات، كجزء من تعزيز مبدأ المساواة التي يعد من الركائز الأساسية للحكومة الإلكترونية، كما توفر أداة مساعدة يمكن للمكلفين من احتساب ضريبتهم بأنفسهم من شأنها تجنبهم الأخطاء المطبعية الحسابية التي يمكن أن تنتج في حالة الإجراءات الورقية، وكذا تسمح من تحقيق بعد الشفافية والثقة بين الإدارة والمكلفين، بالإضافة إلى محاربة الغش الإداري (جبايتك، د. ت. أ).

كما أنه من شأن هاته البوابات زيادة الثقافة والوعي الضريبيين، من خلال النشر والتوعية بأهداف الضريبة، التي ماهي إلا اقتطاعات يدفعها المكلف لصالح الخزينة العمومية، تعود عليه بالنفع في الأخير على شكل برامج اقتصادية واجتماعية وثقافية وترفيهية، كالطرق والإضاءة والمنح، والبرامج السكنية، كما تمكن من استخراج جميع الوثائق الجبائية من خلال المنصة دون اللجوء إلى الإدارة، وهذا كنوع من التسهيل والتخفيف (خدمات على مستوى بوابة جبايتك، د. ت).

✓ **محاربة التهرب الضريبي:** في هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الاستراتيجيات تهدف إلى محاربة التهرب الضريبي من خلال كشف الاقتصاد الخفي عن طريق تحفيز الدفع الإلكتروني بحملات توعوية، وكذا إخضاع المخالفين لأعباء مالية. كما أن انضمام بريد الجزائر إلى (GIE monétique تجمع النقد الآلي) (تجمع النقد الآلي، د. ت)، التي تهدف إلى وضع نظام دفع إلكتروني فعال، له أثر كبير على زيادة المعاملات بالبطاقة البنكية، حيث ارتفع المبلغ الإجمالي للمعاملات بالدفع الإلكتروني من 18.152 مليون دج بما يقابله 9048125 معاملة سنة 2023، إلى 32.496 مليون دج بمقابل 15351354 معاملة، أي ارتفاع بنسبة 55.86 % (تجمع النقد الآلي، د. ت. ب).

✓ **رقم التعريف الضريبي:** مكن الإعتماد على هذا الرقم من تتبع المكلفين بالضريبة في الزمان والمكان، وإستخراج مختلف المعلومات عنهم، وبالتالي ساعد وسهل على الإدارة الضريبية مكافحة التهرب الضريبي بطريقة إلكترونية، خاصة عمليات تحويل الأموال من وإلى الجزائر وإدارة الحسابات المصرفية وتسيير مدفوعات المحاسبون العموميون

كتعويض لعمليات الشراء العامة بالإضافة إلى استعماله كوسيلة لتسيير الملف الوطني للمحتالين (رقم التعريف الضريبي، د. ت.)

✓ **البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش FNF:** تم إنشاؤها بمقتضى الأمر 04/06 من قانون المالية التكميلي 2006، وتعديلها بمرسوم تنفيذي 84/13 في سنة 2013، هي قاعدة معطيات تضم أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين، ارتكبوا أعمال غش تتعلق معظمها بتملص و مناورات تدليسية للتهرب من الضريبة، تم بموجب المادة 09 من نفس الأمر، تولية مصالح المديرية العامة للضرائب بتنظيمها وتسييرها، تحين البطاقة كل مرة بإضافة أو شطب المخالفين حسب الشروط المفروضة، مع حفظ البيانات في دلائل مغناطيسية ومادية، ومراعات السرية والأمن في التعامل مع البطاقة بتكليفها لأشخاص مؤهلين (A2013009.pdf, s. d., p. 06).

✓ **نشر استخدام الخدمات الضريبية الإلكترونية:** من أجل نشر الثقافة الضريبية عن طريق توعية ومرافقة المكلف بالضريبة، وتوعيته بمختلف الخدمات الرقمية والتدابير الجبائية التي توفرها الإدارة الجبائية، تم إنشاء موقع إلكتروني mfdgi.gov.dz، حيث أن الولوج السهل والمجاني للموقع، والتعرف على القوانين واللوائح وآليات الحساب الضريبي، ساهم بتقريب الإدارة من المواطن وتعزيز الشفافية، كما أن التوعية حول الدور الهام للضريبة وتوفير فرص متساوية لفهم المكلفين لحقوقهم وواجباتهم، بالإضافة إلى فتح حسابات خاصة تمكنهم من تتبع معاملاتهم والحصول على إشعارات حول وضعيتهم الضريبية، يمكن أن يرسخ مبدأ العدالة الضريبية، وتقليل الفساد والغش في الإدارة الضريبية، وبالتالي يزيد من الثقة بالنظام الضريبي (comgdt, 2023).

✓ **الأطر القانونية والتنظيمية:** من أجل مصادقة عملية التحول الرقمي وإعطاء الحوكمة الإلكترونية إطارا قانوني، سن المشرع الجزائري مجموعة من القوانين تخص التصريح الإلكتروني، والدفع عن بعد، والإثبات بالكتابة (التوقيع الإلكتروني)، الشهادة الإلكترونية (جبايتك، د. ت. ب.).

- التصريح الإلكتروني: الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 (ج.ر. رقم 42-الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008) والقانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادتان 34 و 67 (ج.ر. رقم 77 - الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

- الدفع عن بعد: الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 جويلية 2008، المادة 15 (ج.ر رقم 42 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008)، وقانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المادة 68 (ج.ر رقم 77 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016)، كما تم تعديل أحكام المادة 111 من قانون المالية 2020، التي تفرض على المتعاملين الاقتصاديين وضع وسائل الدفع الإلكتروني تحت تصرف المستهلك، من أجل السماح له بتسديد مشترياته عبر حسابه البنكي أو البريدي، تم تعديلها في قانون المالية 2024، ووضع 31 ديسمبر من السنة الجارية كأخر أجل للامتثال لهاته المادة.
- الإثبات بالكتابة (التوقيع الإلكتروني): القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 (ج.ر رقم 44 - الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005).
- الشهادة الإلكترونية: تم إرساء الإطار القانوني لها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-162 مؤرخ في 30 ماي 2007 (ج.ر رقم 37 صادرة ب 07 جوان 2007).

5. الخاتمة:

بعد التهرب الضريبي أحد العوامل التي تتخر الاقتصاد الوطني، لما له من أثر سلبي في تقليص التحصيل الضريبي الذي يعتبر مصدرا هاما للميزانية العامة وبالتالي إضعاف قدرة الحكومة على مواجهة نفقاتها، وينعكس ذلك على الجانب الاجتماعي بتقليص الميزانية المخصصة للبرامج الاجتماعية. وقد سعت الدولة عبر العديد من السياسات إلى مواجهة هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة أن الحوكمة الإلكترونية إحدى السبل للتقليل من التهرب الضريبي.

كما خلصت الدراسة إلى أن مبادئ الحوكمة: الشفافية، المساءلة، المشاركة والتفاعل، الكفاءة والفاعلية تسهم في رفع مستوى الفهم الضريبي وتيسير الوصول للمعلومات من طرف المكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى تمكين السلطات الضريبية من تعزيز قدرتها على الرصد والرقابة، فزيادة الشفافية والمساءلة يمكن أن تساهم في تحقيق العدالة الضريبية، المشاركة والتفاعل عوامل من شأنها تحسين جودة الخدمة الضريبية مما ينعكس إيجابا على تحفيز الرغبة في الإمتثال الضريبي، كما أن تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية

والمكلف بالضريبة يشجع على الإمتثال الضريبي، إضافة لذلك فإن عنصر الكفاءة والفاعلية يقللان من فرص الفساد والتلاعب، وكل هذا يصب في خانة التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي. وقد حاولت الجزائر توظيف الحوكمة الإلكترونية كأداة لمكافحة التهرب الضريبي، من خلال عدد من الآليات تناولتها الدراسة، غير أن ضعف الإدارة الضريبية، وطبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري والإنتشار الكبير للإقتصاد الخفي، إضافة لتعقيد النظام الضريبي وضعف البنية القانونية الإلكترونية، تعد من أبرز العوامل التي قللت من فعالية الحوكمة كأداة لمحاربة التهرب الضريبي.

وعليه، توصي الدراسة بضرورة إعطاء أهمية بالغة للحوكمة الإلكترونية، من خلال تعزيز البنية التكنولوجية، رقمنة الخدمات الضريبية، إستغلال المنصات والمواقع الإلكترونية لنشر الوعي الضريبي، تشريع قوانين لضبط التجارة الإلكترونية، توسيع إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، تسهيل الإجراءات الضريبية، وتبسيط النظام والقوانين الضريبية، إتاحة المجال للمكلفين بالضريبة لإبداء آراءهم إلكترونياً من خلال المنصات الرقمية بشأن الإجراءات الضريبية.

6. قائمة المراجع:

- Vymětal, P. (2007). *Governance : Defining the concept. Working Papers Fakulty mezinárodních vztahů, 1, 5-16.*
- Isabelle, L. (s. d.). *Gouvernance | Définition | Perspective Monde. Consulté 12 mars 2024, à l'adresse <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMDictionnaire/1706>*
- Gbervbie, D. E., Ayo, C. K., Iyoha, F. O., Duruji, M. M., & Abasilim, U. D. (2018). *Electronic governance platform : Towards overcoming the challenges of non-inclusion of citizens in public policy formulation and implementation in Nigeria. International Journal of Electronic Governance, 10(1), 56. <https://doi.org/10.1504/IJEG.2018.091266>*
- Ojo, A., Shareef, M., & Janowski, T. (2009). *La gouvernance électronique en Asie : Bilan, impact et réduction de la fracture interne. Hermès, La Revue, 55(3), 159-167. <https://doi.org/10.4267/2042/31516>*
- Bianchi, I. S., & Sousa, R. D. (2016). *IT Governance Mechanisms in Higher Education. Procedia Computer Science, 100, 941-946. <https://doi.org/10.1016/j.procs.2016.09.253>*
- Jayashree, S., & Marthandan, G. (2010). *Government to E-government to E-society. Journal of Applied Sciences(Faisalabad), 10(19), 2205-2210.*
- De Haes, S., & Van Grembergen, W. (2009). *An exploratory study into IT governance implementations and its impact on business/IT alignment. Information Systems Management, 26(2), 123-137.*

- OECD. (2003). *The e-Government Imperative*. Organisation for Economic Co-operation and Development. https://www.oecd-ilibrary.org/governance/the-e-government-imperative_9789264101197-en
- David, L., & Mc, C. (2001, juillet 11). GAO-01-959T *Electronic Government*. <https://www.gao.gov/assets/gao-01-959t.pdf>
- Gravelle, J. G. (2009). *Tax Havens : International Tax Avoidance and Evasion*. National Tax Journal, 62(4), 727-753. <https://doi.org/10.17310/ntj.2009.4.07>
- Noked, N. (2018). *Tax Evasion and Incomplete Tax Transparency*. Laws, 7(3), Article 3. <https://doi.org/10.3390/laws7030031>
- Dzhumashev, R., & Gahramanov, E. (2010). *A Growth Model with Income Tax Evasion : Some Implications for Australia**. *Economic Record*, 86(275), 620-636. <https://doi.org/10.1111/j.1475-4932.2010.00654.x>
- Khasawneh, R. O. H. A.-. (2020). *Role of Electronic Accounting Information Systems in Reducing the Phenomenon of Tax Evasion in Facilities Subject to Income and Sales Tax in the Hashemite Kingdom of Jordan*. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 10(2), Article 2. <https://doi.org/10.5296/ijafr.v10i2.17298>
- Samuel, T. M., & Michael, F. F. (s. d.). *Tax Evasion in Cameroon : Causes and Remedies*. OpenRead Reading & Notes Taking. Consulté 25 mars 2024, à l'adresse <https://www.openread.academy/paper/reading?corpusId=203295887>
- Wadhwa, L., & Pal, V. (2012). *Forensic accounting and fraud examination in India*. 7, 2006-2009.
- Mellal, M. T. (2013). *آليات وأسباب التهرب الضريبي الدولي وإمكانية تجنبها*. *Dirassat Journal Economic Issue*, 4(1), Article 1. <https://doi.org/10.34118/djei.v4i1.603>
- Oduro, R., Asiedu, M. A., & Tackie, G. (2018). *Determinants of tax evasion in the developing economies : A structural equation model approach of the case of Ghana*. *Journal of Accounting and Taxation*, 10(4), 37-47. <https://doi.org/10.5897/JAT2017.0275>
- cekpeap, T. (2022, avril 8). *LAW AND ECONOMY 60–1-ARTICLES | FACTORS OF TAX EVASION. ПРАВО И ПРИВРЕДА*. <https://pravoiprivreda.rs/faktori-poreske-evazije/?lang=en>
- Limba, T. (2008). *Elektroninės valdžios diegimas ir perspektyvos Lietuvoje : Visuomenės ir valdžios institucijų sąveika*. *Information & Media*, 42(43), Article 43. <https://doi.org/10.15388/Im.2008.0.3413>
- GOVERNANCE THROUGH AKSHAYA. (s. d.). *OpenRead Reading & Notes Taking*. Consulté 15 mars 2024, à l'adresse
- Zakia Seid, B. (2021, septembre). *Electronic Governance and Its Role in Achieving the Quality of Accounting Information during Coronavirus Pandemic*. *OpenRead Reading & Notes Taking*, 39. <https://www.openread.academy/paper/reading?corpusId=264423225>
- Ali S., A. A.-H., & Ahmed Ali, A. A.-H. (2022, septembre 30). *Employing the dimensions of Electronic governance in the field of sustainable development : A survey study of the opinions of a sample of Mosul*

municipality employees | Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences. <https://www.tjaes.org/index.php/tjaes/article/view/474>

سليمان، ا.، و السيد، م. ع. (2022). الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الانسانية 49-33، 4(2)،

<https://www.asjp.cerist.dz/index.php/en/article/201914>

يحيوي، و حذمر. (2022). الحوكمة الإلكترونية مدخل نحو جودة الخدمة العمومية. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الانسانية 72-63، 4(1)،

قيداون، أ. ب. ا.، و خيرة، م. (2017). الحوكمة الالكترونية ومتطلباتها في ظل الحاكمية الرشيدة. الريادة لاقتصاديات الأعمال <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68202> 65-48، 3(1)،

الشحي، م. أ. م. ا.، و الصوالح، م. أ. م. (2023). الحوكمة الإلكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري. المجلة القانونية 1358-1285، 15(5)،

https://law.journals.ekb.eg/article_286545.html

أحمد، م. د. و. ي. و محي، م. د. ه. م. س. (2020). الحوكمة الالكترونية وتأثيرها في تعزيز الرقابة الداخلية. Journal of Administration and Economics, 124, 245-249.

<https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admecono/article/view/198>

صفاء، ا.، و. (2020). التهرب الضريبي بالمغرب: المفهوم، الأسباب وسبل المكافحة. المنارة للدراسات القانونية و الإدارية 20-1، <https://doi.org/10.12816/0058285> 14(7941)،

محمد حامد، ر. أ. (2022). التهرب الضريبي و كيفية التغلب عليه. مجلة الفكر القانوني والاقتصادي 331، 12(2)، <https://doi.org/10.21608/mfqa.2022.288362>

علاونة، ف. (2023). آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 103-79، 7(1)،

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/217276>

بوزيد، س. (2016). التهرب الضريبي... مفهوم و قياس و Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT, 142-165، 15(1)،

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106554>

مولود، م. (2015). الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي دراسة تحليلية تقييمية. مجلة دراسات جبائية 238-213، 4(2)، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23415>

التميمي، م. ش. ه. أ. ر. (2024). أثر الاقتصاد غير الرسمي على ظاهرة التهرب الضريبي في الأردن. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)

<https://doi.org/10.21608/mjle.2024.343022>

عثمان، خ. و العال، ف. ف. ع. (2020). السلطة التقديرية للإدارة الضريبية واثرها على الحصيلة الضريبية في مجال الضرائب على الدخل.

- بودلال، ع. (2013). ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها « دراسة تحليلية ». <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25454238-218>.
- محمد، ر. (2019). أثر المتغيرات الشخصية على خلق الالتزام الضريبي -دراسة حالة الجزائر .- . Beam Journal of Economic Studies, 3(2), 11-28. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98967>
- صباحي محمد موسى الطويل، س. (2023). دور جوده الخدمات الضريبية الإلكترونية في ضمان امتثال دافعي الضرائب وتأثيرها على تحصيل الإيرادات الضريبية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(3)، 405-460 . <https://doi.org/10.21608/jces.2023.324335>
- واضح، س ،و عيسى، س. (2023). متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2014—2022) Beam Journal of Economic Studies, 7(2), 192-206. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/234494>
- غريبي، م ،و خضراوي، ا. (2020). الشفافية الضريبية أداة لتعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7(2)، 994-1012. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/124441>
- لعموري، س ،و الغني، و. (2022). تداعيات الرقمنة الضريبية للحد من ممارسات التهرب الضريبي في الجزائر .
- بسباس، أ ،و دوة، م. (2020). استعراض لأهم آليات المراقبة الجبائية بالنظام الضريبي الجزائري. 8(3)، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/129363240-223>.
- علي، ن. ع. (2020). النظام الضريبي الالكتروني الشامل - الواقع والتحديات مجلة الباحث للعلوم القانونية . 10.1.1.10. JRLS.2020.1.1.10, Article 1. 1, [Doi:https://doi.org/10.37940/JRLS.2020.1.1.10](https://doi.org/10.37940/JRLS.2020.1.1.10), <https://uofjl.s.net/index.php/new/article/view/45>
- عون الله، س. (2020). شروط ومتطلبات بناء الحكومة الإلكترونية ودورها في دعم مسيرة التنمية في إفريقيا. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 13(2)، 1022-1054. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138055>
- ابو عواد، ب.، شوملي، س. ا ،و سالم، م. (2022). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الخدمات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، 1(3)، 1-17621021. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17621021-1>.
- ندير، ط. (2019). الحكومة الإلكترونية ومحاولة التأسيس المبدي للإدارة الإلكترونية في الجزائر (تحليل للواقع واستشراف للمستقبل). مجلة البشائر الاقتصادية، 4(3)، 537-558 . <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79121>

- بوخاري، ف. ح.، و طافر، ز. (2022). إشكالية ظاهرة الإقتصاد الخفي في الجزائر بين واقع التشخيص و سبل العلاج دراسة تحليلية تقويمية- حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017. *les cahiers du mecas*, 18(2), 405-425. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/207090>
- عشماوي، ا. ر. ع. ا. (2022). القوانين والتشريعات الحاكمة لحماية أمن المعلومات: المجلة المصرية لبحوث الأعلام، (80)2022، 836-813. <https://doi.org/10.21608/ejsc.2022.266438>
- بورنيس، ع.، و حيمان، م. (2021). تعقيدات النظام الضريبي وأثرها على التهرب الضريبي -دراسة حالة الجزائر-. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 6(1)، 428-411. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160199>
- طاطا، ا. (2022). دراسة تأثير معدل الضغط الضريبي على حجم التهرب الضريبي في السياق الجزائري بدلالة نتائج الرقابة الجبائية خلال الفترة 2010-2017. مجلة الباحث، 22(1)، 164-155. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/208999>
- بوشملة، ز.، و سليمان، س. (2023). التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة-دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف. دراسات اقتصادية، 17(3)، 199-233. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/233759214>
- عباد، س. (2022). الإدارة الضريبية في الجزائر بين الواقع ومتطلبات تفعيل. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 4(1)، 76-59. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/183639>
- مساهمتك (s. d.). Consulté 20 août 2024, à l'adresse <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#!>
- تجمع النقد الآلي (s. d.). Consulté 21 août 2024, à l'adresse <https://giemonetique.dz/ar/ar/comgdt>. (2023, mars 13). [mfdgi. https://www.mfdgi.gov.dz/](https://www.mfdgi.gov.dz/)
- جبائتك (s. d.). Consulté 20 août 2024, à l'adresse https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/presentation.html#juridique
- Bank Of Algeria. (s. d.). Consulté 20 juillet 2024, à l'adresse <https://www.bank-of-algeria.dz/>
- World Bank Open Data. (s. d.). World Bank Open Data. Consulté 23 juillet 2024, à l'adresse <https://data.worldbank.org>
- Algeria and the IMF. (s. d.). IMF. Consulté 24 juillet 2024, à l'adresse <https://www.imf.org/en/Countries/DZA>
- رقم التعريف الضريبي (s. d.). Consulté 22 août 2024, à l'adresse <https://cnrcinfo.cnrc.dz/ar/>